

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٤

الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	أيرلندا السيد مايزن
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد أولميدو
	كينيا السيد كيماي
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودورد
	النرويج السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-75841 (A)



هجوم مزعوم بإطلاق النار بالقرب من مستوطنة عوفرا، وقتل واحد في سياق مزاعم برشق الحجارة.

أنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لا يزال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يثير بالغ القلق. تشكل المستوطنات انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تتال من إمكانية تحقيق حلّ قائم على وجود دولتين، من خلال التقيؤ المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتمتع بالاستقلال وتكون أراضيها متصلة جغرافيا وتتوافر لها مقومات البقاء.

وفي حين لم تشهد الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي تقدم فيما يتعلق بالوحدات السكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال العدد الإجمالي للوحدات السكنية الاستيطانية التي أحرز تقدّم بشأنها في عام ٢٠٢٢ مرتفعا، وإن كان أقل قليلا مما كان عليه في عام ٢٠٢١. وإجمالا، أحرز خلال العام تقدّم فيما يتعلق بحوالي ٨٠٠ ٤ وحدة في المنطقة جيم، مقارنة بـ ٤٠٠ ٥ في عام ٢٠٢١، بينما انخفض عدد المناقصات من ٨٠٠ ١ في عام ٢٠٢١ إلى ١٥٠ في عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، في القدس الشرقية المحتلة، زاد عدد الوحدات السكنية التي أحرز تقدّم بشأنها بأكثر من ثلاثة أضعاف عن العام السابق، من ٩٠٠ وحدة في عام ٢٠٢١ إلى ٣ ١٠٠ وحدة في عام ٢٠٢٢، مع تاعف عدد المناقصات من ٢٠٠ إلى ٤٠٠. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف التقدم في جميع الأنشطة الاستيطانية فورا.

كما يساورني قلق عميق إزاء استمرار عمليات هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها. ومما يثير جزعنا بشكل خاص هدم مدرسة مولها المانحون في مسافر يطا والنية المعلنة للسلطات الإسرائيلية بهدم مبان أخرى في مجتمعات الرعاة في تلك المنطقة، الأمر الذي سيكون له خسائر إنسانية كبيرة إذا ما نفذ. وأدعو حكومة إسرائيل إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية، ومنع التشريد المحتمل للفلسطينيين

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أكرس إحاطتي الدورية عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير الرابع والعشرين عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). يغطي التقرير الخطي للأمين العام، الذي تلقاه الأعضاء بالفعل، الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

وقبل أن أنتقل إلى التطورات اللاحقة للتقرير الخطي، أود أن أكرر الإعراب عن قلقي الشديد إزاء ارتفاع مستويات العنف الذي شهدناه في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل خلال الأشهر العديدة الماضية. استمرت الاشتباكات وهجمات الاحتجاجات والعمليات الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك في المنطقة أ، والعنف المرتبط بالمستوطنين. وحتى الآن في عام ٢٠٢٢، قتل أكثر من ١٥٠ فلسطينيا وأكثر من ٢٠ إسرائيليا في الضفة الغربية وإسرائيل، وهو أعلى عدد من القتلى منذ سنوات.

ومما يؤسف له أنه في الفترة التي أعقبت تقديم التقرير الخطي، استمر العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ستة فلسطينيين، من بينهم طفلان. ومن بين هؤلاء، قتل أربعة خلال عمليات تفتيش واعتقال في جنين، وقتل واحد خلال تبادل لإطلاق النار في أعقاب

ويساورني قلق متزايد إزاء هشاشة الديناميات السياسية والأمنية الراهنة، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس. فقد تسبب تعميق الاحتلال وزيادة العنف، بما في ذلك الإرهاب، وغياب الأفق السياسي في تمكين المتطرفين وتقويض الأمل بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء في إمكانية إيجاد حل لهذا النزاع.

وفي الوقت نفسه، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات اقتصادية ومؤسسية متزايدة، تقاومت بسبب قيود الاحتلال وغياب الإصلاحات الجدية والآفاق غير الواضحة لدعم المانحين.

وفي غزة، لا تزال الحالة هشة، ولا يزال خطر التصعيد قائما. وأسهمت جهود الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مصر وقطر، لتحسين حياة الفلسطينيين، فضلاً عن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف بعض القيود على الحركة والوصول وتيسير المزيد من النشاط الاقتصادي، في صمود وقف إطلاق النار. ويوجد حالياً أكثر من ١٨ ٠٠٠ تصريح للفلسطينيين المقيمين في غزة للعمل أو مزاولة أعمال تجارية في إسرائيل، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٧. وارتفع حجم البضائع الخارجة من غزة عبر معبر كرم أبو سالم مع إسرائيل بنحو ٥٠ بالمائة في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا تزال القيود والتأخيرات تؤثر سلباً على الجهود الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية الهامة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للتخفيف من شدة الحالة الإنسانية وتمكين الاقتصاد من النمو.

وفي نهاية المطاف، سيتطلب حل التحديات التي تواجهها غزة حلاً سياسياً، بما في ذلك عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى القطاع والرفع الكامل لتدابير الإغلاق الإسرائيلية، تمثياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ووضع حد للتعبئة القتالية.

ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تزداد الاحتياجات والتكاليف الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويواجه برنامج الأغذية العالمي على وجه الخصوص انخفاضاً كبيراً في الدعم المالي الثنائي، مما يعرض للخطر قدرته على مواصلة تقديم المساعدات

وطردهم، تمثياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والموافقة على خطط تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

ويساورني قلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في العنف ضد المدنيين من كلا الجانبين، مما يؤدي إلى تقاوم انعدام الثقة ويقوض التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وأنا أشعر بجزع شديد لاستمرار وقوع الأطفال ضحايا للعنف. فقد شهد عام ٢٠٢٢ بشكل مأساوي مقتل ٤٤ طفلاً فلسطينياً وطفلاً إسرائيلياً واحداً. ويشمل ذلك قيام قوات الأمن الإسرائيلية بقتل صبي عمره ١٦ عاماً في سياق رشق مزعوم بالحجارة في قرية عبود، بالقرب من رام الله، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وقتل فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٥ عاماً في سياق عملية تفتيش واعتقال في جنين في ١١ كانون الأول/ديسمبر تضمنت تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. ووفقاً للتحقيق الأولي الذي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي، أُطلق النار على الفتاة عن غير قصد ولم تشارك في الأعمال العدائية. ويجب ألا يكون الأطفال أبداً هدفاً للعنف أو استخدامهم أو تعريضهم للأذى. ومما يبعث على القلق أيضاً استمرار قتل فلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث لا يبدو أنهم كانوا يشكلون فيها تهديداً وشيكاً للحياة. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه تماماً من أجل حماية الأرواح.

كما أن زيادة عدد الإسرائيليين الذين قتلوا أو جرحوا على أيدي الفلسطينيين، بما في ذلك في تفجيرات وهجمات بإطلاق النار، أمر مثير للقلق. ولا بد من وقف أعمال العنف ومحاسبة جميع مرتكبيها. وإنني أدعو جميع أعمال الإرهاب، التي يجب أن يرفضها ويدينها الجميع. وأدعو القادة السياسيين والدينيين والمجتمعيين من جميع الأطراف إلى المساعدة في تهدئة الحالة وتجنب نشر الخطاب التحريضي والمجاهرة بإدانة أولئك الذين يسعون إلى التحريض وتصعيد الحالة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.
السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر
 المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

تشيد الولايات المتحدة بالدور الصعب ولكن الهام الذي يضطلع
 به المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في جميع
 أنحاء الشرق الأوسط. وفي البداية، نود أن نعرب عن تعازينا لأسرة فرد
 حفظ السلام الأيرلندي الذي قُتل ونتمنى الشفاء العاجل للجرحي الثلاثة
 في الهجوم على دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.
 وتؤيد الولايات المتحدة بقوة العمل الحيوي الذي يقوم به حفظة السلام.
 ويذكرنا ذلك الحادث بالثمن الذي نتحملة جميعا في السعي إلى تحقيق
 السلام والمسؤولية التي نتحملها تجاه الذين سقطوا في سعي حفظة
 السلام النبيل لبذل كل الجهود لوقف العنف - ليس في لبنان فحسب.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء التصعيد المستمر
 للعنف في الضفة الغربية. إن الوفاة المفجعة للفتاة جنى زكارنة، البالغة
 من العمر ١٦ عاما، هي تذكير مأساوي آخر بالتكلفة البشرية لهذا
 النزاع وأهمية أن تعمل جميع الأطراف على وضع حد له. وفي هذا
 الصدد، يتحتم على الطرفين اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من المستويات
 المقلقة للعنف المتطرف الذي يوجب عدم الاستقرار في الضفة الغربية.
 وتتوقع الولايات المتحدة أن ترى معاملة متساوية للمتطرفين - سواء
 كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين - في عمليات الاعتقال وأحكام الإدانة
 والعقوبات، فضلا عن التخصيص المتساوي للموارد لمنع الهجمات
 العنيفة والتحقيق فيها.

ومن الحيوي أيضا أن يدين القادة الإسرائيليون والفلسطينيون على
 حد سواء جميع أشكال العنف بغض النظر عن جنسية مرتكب العنف.
 ويجب أن يظل الطرفان ملتزمين بفكرة أن كلا الشعبين يستحقان قدرا
 متساويا من الأمن والاستقرار والعدالة والكرامة والديمقراطية.

إن الإجراءات الانفرادية والخطاب غير المفيد من جانب الطرفين
 لا يؤديان إلا إلى تصعيد التوترات وتأجيج العنف وتقويض احتمالات

الغذائية والنقدية الحيوية لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص الأكثر
 ضعفا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء الأراضي
 الفلسطينية المحتلة. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٣٥ مليون
 دولار على مدى الأشهر الستة المقبلة ليتمكن من مواصلة دعمه
 المستمر.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة
 لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)،
 والتي تعرض للخطر تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين
 في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة. وبما أن الضفة الغربية
 قد شهدت أعلى مستوى من العنف منذ سنوات، لا تزال الأونروا أحد
 أهم عناصر الاستقرار في حياة آلاف الفلسطينيين. وأكرر دعوتي
 العاجلة لتزويد الأونروا بالأموال اللازمة للوفاء بشكل كامل بولايتها
 التي أناطتها بها الجمعية العامة.

وكما أخبرت المجلس في إحاطتي في الشهر الماضي (انظر
 S/PV.9203)، فإن السعي إلى تجميد هذا النزاع أو إدارته إلى الأبد
 ليسا من الخيارات القابلة للتطبيق. فلا بديل عن عملية سياسية مشروعة
 تحل المسائل الأساسية التي تحرك النزاع. وتمشيا مع التوصية التي
 قدمتها إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، أحث الطرفين، إلى
 جانب دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع، على اتخاذ خطوات
 ملموسة من شأنها أن تغير المسار السلبي على أرض الواقع وأن يكون
 لها تأثير فوري على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، مع ضمان أن
 ترتكز تلك الخطوات على إطار سياسي يدفع الطرفين إلى الأمام نحو
 إقامة دولتين.

ولا تزال الأمم المتحدة تشارك بنشاط في دفع تلك الجهود قدما
 مع جميع الأطراف ذات الصلة، وهي ملتزمة بدعم الفلسطينيين
 والإسرائيليين لحل النزاع وإنهاء الاحتلال. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم
 بتحقيق حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة
 والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر تور فينسلاند على إحاطته، التي تعطينا إحساسا بخطورة الحالة على أرض الواقع. ويزيد مستوى العنف المقلق جدا من خطر المزيد من التصعيد. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره.

لقد كان عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التزام الهدوء. وتدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية إلى استخدام القوة بطريقة متناسبة.

لقد أصبنا بصدمة عميقة لمقتل مراهقة فلسطينية في جنين في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ويجب التحقيق في هذا الهجوم. ونذكر بأن حماية المدنيين التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتدين فرنسا عنف المستوطنين الذين يهاجمون المدنيين الفلسطينيين وأفراد المجتمع المدني الإسرائيلي. كل هذا لا يؤدي إلا إلى زيادة خطر تزايد الاستفزازات والأعمال الانتقامية. يجب أن يحاسب المسؤولون عن هذا العنف على أفعالهم أمام السلطات المختصة. وفي الوقت نفسه، تدين فرنسا جميع الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، وهي هجمات غير مقبولة ونشجبتها بشدة. ونؤكد من جديد التزامنا بأمن إسرائيل.

وفي هذا السياق، تتمثل الأولوية اليوم في وضع حد للسياسة الاستعمارية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. تدين فرنسا هذه السياسة الاستعمارية. وتتزايد عمليات هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة جيم، وكان آخرها هدم مدرسة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر كان قد مولها المجتمع الدولي. وشأن جميع الأطفال، للأطفال الفلسطينيين الحق في التعليم.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء استمرار عمليات طرد الفلسطينيين. ونحن قلقون من استمرار بناء البؤر الاستيطانية والإعلانات التي تعد بإضفاء الشرعية عليها. وندعو الحكومة الإسرائيلية المقبلة إلى عدم تنفيذ هذه القرارات، وسنظل يقظين بشأن هذه المسألة مع شركائنا

التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. ويجب أن نتوقف تلك الأعمال.

وتشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل عميقة إزاء المبادرة التي يقودها الفلسطينيون في الجمعية العامة لطلب فتوى من محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل. وهذا الإجراء يأتي بنتائج عكسية ولن يؤدي إلا إلى إبعاد الطرفين أكثر عن الهدف الذي نتشاطرهما جميعا وهو التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين.

كما نؤكد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل وندين الأعمال والخطابات الاستفزازية المتعلقة بالموقع المقدس.

ونحث جميع الأطراف على اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الحالة لصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وهناك حاجة ماسة إلى خطوات - مهما كانت صغيرة - من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء للبدء في إعادة بناء الثقة المطلوبة للعيش جنبا إلى جنب. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الخطوات.

ومع ذلك، وفي خضم التوتر والكرب إزاء الحالة الراهنة، يجب علينا أيضا أن نتطلع إلى الأمام. وقد عدت للتو من رحلة إلى الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل بقيادة صديقي، السفير جلعاد إردان والسفيرة لانا نسيبة. لقد أتاحت لي الفرصة، إلى جانب مجموعة من السفراء الآخرين، للاطلاع عن قرب على الإمكانيات الهائلة للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية. يمكن لاتفاقات أبراهام أن تحقق فوائد هائلة للمنطقة، وستظل الولايات المتحدة مدافعا قويا عن هذه الاتفاقات كوسيلة لتعزيز التجارة والابتكار والشراكات والتبادلات بين الشعوب في الشرق الأوسط.

وفي حين أن التطبيع بين إسرائيل وجيرانها ليس بديلا عن بناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإنه يوفر سبلا جديدة للسعي إلى تحقيق ذلك وإيجاد فرص جديدة لصالح حياة الفلسطينيين. تؤمن هذه الإدارة إيماننا راسخا بقيمة التطبيع في تسخير إمكانياته لإيجاد شرق أوسط أكثر استقرارا وأمنا وازدهارا لما فيه فائدة الجميع.

الإسرائيلية مرة أخرى على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدامها للقوة.

لا يمكن أن تستمر الحالة الراهنة بأي حال من الأحوال. وعلى المدى الطويل، ليس من مصلحة أي من الطرفين إبقاء هذا النزاع بدون حل. إن الوضع المتدهور على أرض الواقع هو أحد أعراض الافتقار إلى حل سياسي. فهو يبعد الطرفين عن تحقيق السلام ويقوض حل الدولتين.

إننا نشهد توسعا استيطانيا مستمرا، وهدم منازل، وعمليات طرد، وعنف المستوطنين. فالمستوطنات الإسرائيلية ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنها تقوض أيضا احتمالات إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا. كما أنها تزيد من انعدام الثقة واليأس.

وعلاوة على ذلك، أدت العمليات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، خلال الأشهر الماضية، إلى وقوع العديد من الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والشباب. تسهم الأعمال الاستنزائية والتحرير على العنف في زيادة التوترات. ويجب الالتزام بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

إن العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية، غير مقبول على الإطلاق ولا يمكن تبريره. وتدعو النرويج أيضا جميع الأطراف إلى الحفاظ دائما على سلامة المدارس والأطفال. ويجب على الجميع مراعاة حرمة مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس التي تعمل تحت رعاية الأونروا.

إن عدم إحراز تقدم سياسي نحو إيجاد حل مستدام قد أدى بالكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى فقدان الثقة في حل الدولتين. وأود أن أؤكد مجددا موقف النرويج الواضح بعد ٧٥ عاما من موافقة الأمم المتحدة على خطة التقسيم: إننا نعتقد أن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية هو أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم وكفالة حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين وسلامتهم واستقلالهم.

الرئيسيين. في الأرض الفلسطينية، كما في أي مكان آخر، لن تعترف فرنسا أبدا بالضم غير القانوني للأراضي.

وكل هذه التدابير الانفرادية، التي تنتهك القانون الدولي، تدفع بعيدا احتمال إجراء محادثات مباشرة بين الطرفين، وعلى المدى الطويل، احتمال تحقيق حل قائم على وجود دولتين. كما أنها تساهم في دينامية الضم، وبالتالي في زيادة زعزعة الاستقرار. وللحفاظ على حل الدولتين، من الضروري أكثر من أي وقت مضى مواصلة تنفيذ سياسة التمييز، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أي إضفاء الطابع الرسمي القانوني على التمييز بين إقليم إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ونذكر أيضا بأهمية احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وفي السياق الحالي، يجب أن نتجنب أي عمل استنزائي.

وأخيرا، يقع على عاتق مجلس الأمن واجب الحفاظ على اتفاقات أوسلو والدفاع عن حل الدولتين. وفي الوقت الذي تتضاعف فيه انتهاكات اتفاقات أوسلو، ولا سيما انتهاكات الأحكام المتعلقة بالمنطقة جيم، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تجاه الطرفين. إذ يجب احترام الاتفاقات السابقة. ويجب ألا تقوض سياسة الأمر الواقع الحل المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، والقدس عاصمة لهما. إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون سلاما عادلا ودائما.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وعلى التقرير الخطي.

على غرار الآخرين، نشعر بالقلق إزاء استمرار المستوى المرتفع للعنف والاضطرابات في الضفة الغربية، التي بلغت أوجها منذ عام ٢٠٠٥. إن مقتل فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما في الأسبوع الماضي خلال عملية عسكرية إسرائيلية في جنين لمثالاً مأساوي آخر على العواقب التي تلحق بالمدنيين الفلسطينيين. ونحث قوات الأمن

إرهابية فيما كان تنظر إليها الأخرى باعتبارها دولة غير شرعية، للاتفاق على الاختلاف بشأن الماضي، ولكن أيضا للاتفاق على طريق للمضي قدما نحو حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة. ويثبت ذلك أنه من الممكن جمع الأعداء الألداء حول طاولة المفاوضات إذا توفرت الإرادة السياسية والقيادة السياسية الشجاعة. وينبغي ألا نفقد الأمل أبدا في أن ذلك يمكن أن يتحقق مرة أخرى. وينبغي لنا كمجلس أن نتحد وأن نضاعف جهودنا للدفع باتجاه حل الدولتين، الذي نتفق عليه جميعا.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعم المكسيك الكامل له. لقد قدم لنا مرة أخرى صورة مثيرة للقلق تعبر عن حالة هشة على أرض الواقع. وعلى مدار السنتين اللتين كانت المكسيك فيهما عضوا منتخبا في مجلس الأمن، شهدنا توترات متزايدة واستمرار الجمود في العملية السياسية. وأود أن أتشاطر بعض الأفكار في هذا الصدد.

فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نشجب الأعمال العديدة التي تنتهك أحكام القرار والتي تهيئ أجواء لا تقضي إلى تسوية النزاع. ونود أن نشدد على ما يلي: أولا، على الرغم من أن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، فقد تم بناء أكثر من ١٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في العامين الماضيين. وثانيا، سُجل ما لا يقل عن ٨٠٠ ١ عملية هدم، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، نصفهم من القاصرين. وثالثا، حدثت زيادة في الهجمات على المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، استمرت الهجمات الصاروخية من غزة. وخلال العامين الماضيين، قتل ٥١٧ فلسطينيا و ٣٠ إسرائيليا وجرح ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص. ورابعا، لم يتسن تفكيك قدرات الإرهابيين وازداد عنف المستوطنين واستمر استخدام الخطاب التحريضي من كلا الجانبين بلا هوادة. وخامسا، كانت هناك محاولات متكررة لتغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، مما يقوض دور الأردن كوصي عليها.

وتؤيد النرويج نهج منسق الأمم المتحدة الخاص. ويجب الشروع في إجراء مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، يجب تحسين الحالة على أرض الواقع، وإعادة بناء الحد الأدنى من الثقة. ويلزم أيضا اتخاذ تدابير للحد من التوترات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. أما على المدى القصير، فمن الأهمية بمكان أيضا مواصلة دعم وقف إطلاق النار في غزة وتعزيز السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والاقتصاد الفلسطيني. ويجب السماح للفلسطينيين بتوليد الدخل من أراضيهم ومواردهم، بما في ذلك في المنطقة جيم في الضفة الغربية.

ولا يزال عمل لجنة الاتصال المخصصة لتتسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني والدعم المستمر لبناء المؤسسات الفلسطينية مهمين في هذه الحالة. إن الانقسام السياسي بين غزة والضفة الغربية يعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي. ومن الضروري وجود قيادة فلسطينية قوية وموحدة، تتمتع بشرعية ديمقراطية متجددة.

وتحث النرويج الإسرائيليين والفلسطينيين على العمل بشكل بناء مع منسق الأمم المتحدة الخاص لإرساء أسس السلام، وندعو جميع الدول، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، إلى الإسهام في هذا العمل.

إن عملية السلام المتوقفة لا تؤثر سلبا فقط على الناس الذين يعيشون هناك - والذين يدفعون أعلى ثمن للافتقار إلى حل سياسي وللحقوق الأساسية - بل تؤثر أيضا على المنطقة بأسرها. ويتطلب الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة التوصل إلى حل لقضية فلسطين مقبول للطرفين يحقق الحرية والعدالة والأمن للجميع. إن تطبيع العلاقات بين البلدان يخلق فرصا وديناميات جديدة في الشرق الأوسط. ومن شأن إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية أن يفتح الباب أمام المزيد من الاحتمالات.

وبما أن هذا هو بياني الأخير خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، أود أن يرجع الممثلون بذاكرتهم للوراء إلى أوصلو قبل ٣٠ عاما. ففي ذلك الوقت، اجتمع مفاوضون شجعان من منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، التي كانت إحداهما تعتبر الأخرى منظمة

ما فتئت الصين تعلق أهمية كبيرة على قضية فلسطين، التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فضلا عن الإنصاف والعدالة الدوليين. وقد طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرات لحل القضية الفلسطينية في مناسبات عديدة وحرص على إرسال رسالة تهنئة إلى الاجتماع الخاص للأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سنويا على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. وقبل فترة وجيزة، وأثناء حضوره القمة الصينية العربية واجتماعه مع القادة العرب، كرر الرئيس شي دعم الصين الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في استعادة حقه الوطني المشروع في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، فضلا عن استعداد الصين لمواصلة جهودها الدؤوبة لتعزيز إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على وجه السرعة.

وتؤيد الصين التنفيذ الكامل لحل الدولتين. فالمظالم التاريخية التي عانى منها الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية ولا يمكن مقايضة حقوقه الوطنية المشروعة ولا يمكن نقض مطلبه بإقامة دولة مستقلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما وأن يعمل معا لتحويل مفهوم حل الدولتين من توافق في الآراء إلى عمل ومن رؤية إلى واقع.

وتدعو الصين إلى تعزيز صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية وتؤيد زيادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية وترحب بالتقدم الهام الذي أحرزته مختلف البلدان العربية في تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين. وتدعو إلى وضع القضية الفلسطينية في صدارة جدول الأعمال الدولي وتدعم استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل في أقرب وقت ممكن على أساس حل الدولتين وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقا وأكثر حجية وتأثيرا.

وتشجع الصين فلسطين وإسرائيل على السعي لتحقيق الأمن المشترك. لقد كان هذا العام الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٥ بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث حدثت أكثر من نصف الوفيات هناك خلال عمليات للجيش الإسرائيلي أو عمليات بحث واعتقال

وعلى الرغم من كل ذلك، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية، مثل تيسير حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها وزيادة التصاريح للعمال الفلسطينيين واستمرار التعاون المدني والمالي والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والالتزام، وفقا لإعلان الجزائر، بالمصالحة الفلسطينية الداخلية.

من الواضح أنه لم يتسن كسر حلقة العنف، كما أظهرت مواجهات أيار/مايو ٢٠٢١ وآب/أغسطس ٢٠٢٢. وكما أكد التشخيص الذي استمعنا إليه للتو، فإن التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع أمر أساسي. ومما لا شك فيه أن المسؤولية عن استئناف عملية السلام تقع على عاتق طرفي النزاع. ومع ذلك، يتعين أيضا على المجتمع الدولي ومجلس الأمن رعاية عملية سياسية تهدف إلى تعزيز سلام عادل ومستدام في المنطقة. وبعد اتخاذ عشرات القرارات على مدى العقود الماضية، لا يمكن للمجلس أن يظل غارقا في عجزه عن تحقيق السلام والأمن اللذين يستحقهما ملايين الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. إن الحق في الرخاء والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن أن يخضع لشروط. وسيتم تهيئة اللحظة المناسبة من خلال النقاء المساعي الحميدة للجهات الفاعلة الإقليمية والمبادرات الثنائية والقنوات الخلفية بالتوازي مع الحوار المتعدد الأطراف.

وخلال الأشهر الـ ٢٤ الماضية، حاول بلدي الإسهام في التوصل إلى حل شامل للنزاع على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، في حل يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وينشئ دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، تتعايشان في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وستواصل المكسيك، بوصفها بلدا ملتزما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، دعم جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والامتثال الكامل لسيادة القانون.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

النزاع والاضطراب المتكررة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بشدة، ولا يزالان يفاقمان محنة الشعب الفلسطيني. وندعو إسرائيل إلى تخفيف القيود غير المعقولة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع واستخدام الأراضي في المناطق المحتلة وتهيئة الظروف المواتية للتنمية في المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ورفع الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة من أجل المساعدة في التخفيف من حدة أزمته المالية وضمان توفير الخدمات العامة.

لقد اهتمت الصين دائما بالشعب الفلسطيني. وسنواصل إمدادهم بالمساعدات الإنسانية، فضلا عن دعم تنفيذ مشاريع كسب العيش على أرض الواقع وزيادة مساهمتنا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ما برحت المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من سبعة عقود. وخلال تلك الفترة، شابت شعور أجيال من الفلسطينيين وضاعت طفولتهم في النحيب وتحطمت آمالهم في الانتظار والترقب. وفي جلسة اليوم، استمعنا مرة أخرى إلى الغالبية العظمى من البلدان تؤيد أصوات الشعب الفلسطيني المناهية بقوة بإقامة دولة مستقلة. ولذلك، لا بد لي من أن أطرح السؤال التالي: ما الذي يحول دون نيل الشعب الفلسطيني لذلك الحق المشروع؟ ويجب أن نشير إلى أن كل يوم يتقاعس فيه المجتمع الدولي عن العمل هو أمر من شأنه الإضرار بالسلام، كما أنه خيانة للعدالة وتخيب لأمال الجيل القادم. وندعو جميع الأطراف إلى أعمال ضامنها من أجل إعلاء شأن العدالة واتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها.

ونأمل أن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن خطوات جوهريّة للنهوض بحل الدولتين ودعم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها، حتى تتعايش فلسطين وإسرائيل في سلام ويعيش الشعبان - العرب واليهود - في وئام ويمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ونأمل، ونحن على مشارف العام الجديد، أن يبعث ببارقة أمل جديد للشعب الفلسطيني.

إسرائيلية. وسجلت الهجمات على المدنيين الإسرائيليين مستويات قياسية منذ عام ٢٠١٥. وتدين الصين جميع الهجمات العشوائية على المدنيين وتشجب الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وتعارض الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن وتدعو إلى إجراء تحقيقات في أعمال العنف هذه من أجل كفالة تحقيق المساءلة. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أيضا أن تقي بفعالية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لكفالة أمن السكان في الأراضي المحتلة.

إن فلسطين وإسرائيل جارتان لا تنفصلان وأمنهما لا يقبل التجزئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس القدر من الاهتمام للشواغل الأمنية المشروعة لكلا الجانبين وأن يشجع التعاون بينهما لتحقيق الأمن المشترك من خلال الحوار السياسي ومبادرات السلام ولوضع حد للعنف الذي يولد العنف وكسر تلك الحلقة المفرغة.

تحث الصين على الامتثال لسيادة القانون على الصعيد الدولي. لقد انقضت ست سنوات منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولم نشهد بعد تنفيذه تنفيذا فعالا. ولا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يتوسع ويتعدى على الأراضي والموارد الفلسطينية ويقلص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني وينتهك حق الفلسطينيين في تقرير المصير ويجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وذات سيادة أمرا أبعد منالاً.

ويؤكد إعلان الرياض الصادر عن القمة الصينية العربية على أن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة غير قانوني وأن الممارسات الانفرادية الرامية لتغيير الوضع الراهن في القدس لاغية وباطلة. ونحث إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين والتهديد بطرد سكان مسافر يطا ومناطق أخرى من منازلهم، وعلى التوقف عن إدخال تغييرات انفرادية على الوضع الراهن في الأراضي المحتلة والعودة إلى المسار الصحيح لحل الدولتين.

وتدعم الصين تحسين الاقتصاد الفلسطيني وسبل كسب العيش للشعب الفلسطيني. ويعوق الاحتلال المستمر منذ ٥٥ عاما وموجات

إدراكها لأن مجرد الاستمرار في إدارة هذا النزاع من دون أن تكون هناك نهاية تلوح في الأفق ليس خياراً. فلنجدد عزمنا الجماعي على مطالبة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء بإبداء المرونة والتعاون. وبذل جهود بهدف استئناف مفاوضات مجددة أمر ملح.

أخيراً، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا إزاء نقص التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. ويكتسي التدفق المنتظم للمساعدات والموارد الإنسانية أهمية حاسمة لمنع زيادة زعزعة الاستقرار. ونأمل أن تستجيب الجهات المانحة للجهود التي تبذلها كلتا الوكالتين لجمع الأموال لدعم أنشطتهما المنقذة للحياة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على التزام البرازيل الطويل الأمد بتحقيق سلام عادل ومستدام في الشرق الأوسط، يعيش في ظلّه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في أمن، في دولتين ديمقراطيتين ومزدهرتين وذواتي سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن التقرير الفصلي الرابع والعشرين للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ واضح أن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بعد ست سنوات من اتخاذه، كان أقل بكثير من توقعاتنا. فقد استمرت الأنشطة الاستيطانية وعمليات الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين وهدمها ونزع ملكيتها. وتكثفت الانتهاكات وأعمال العنف ضد المدنيين وأعمال الإرهاب، بينما لم يحاسب مرتكبوها. واستمرت المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية بمستوى غير مسبوق من العنف، ما يجعل عام ٢٠٢٢ العام الأكثر دموية منذ انتفاضة عام ٢٠٠٥. إن دورة العنف وسفك الدماء أمر لا يمكن الدفاع عنه. ويتحتم على المجلس أن يسعى جاهداً لوضع حد لتلك الدورة وتهيئة الظروف لسلام دائم في المنطقة.

وفي غزة، وعلى الرغم من استمرار خطر التصعيد، نلاحظ الهدوء الهش السائد مع الحفاظ على وقف إطلاق النار، بفضل جهود الأمم

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم المهمة. وأود بدايةً أن أعرب عن تقديرنا للسيد فينسلاند لما يبذل به من جهود دؤوبة بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمعلومات المستكملة المفصلة وحسنة التوقيت التي زودنا بها اليوم.

يرسم التقرير الأخير للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) صورة مقلقة لنا جميعاً، نحن الذين نطمح إلى تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل لكل من إسرائيل وفلسطين. فاستمرار الأنشطة الاستيطانية، كما ورد في التقرير، لا يسهم في مساعيها إلى تحقيق السلام في المنطقة. وتشعر البرازيل بالفزع إزاء تصاعد العنف ضد المدنيين، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال. وقد شهد عام ٢٠٢٢، كما أشار التقرير، سقوط أكبر عدد من القتلى المدنيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي بدأت فيه الأمم المتحدة رصد الأعداد. وندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى استمرار تصعيد التوترات وتسبب المزيد من العنف والمعاناة. ويجب التقيد الصارم بجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويجب ألا تُستهدف الفئات الأضعف، لا سيما الأطفال، بأي شكل من أشكال الهجمات.

وبالإشارة إلى ذلك الاتجاه المقلق، ننفق مع التقويم الوارد في التقرير بأن أعمال العنف يجب أن تتوقف وأن جميع مرتكبيها يجب أن يحاسبوا. وتكرر البرازيل أيضاً دعوتها قادة جميع الأطراف إلى الإسهام في تهدئة الحالة. ويشمل ذلك وقف الأعمال الاستفزازية والخطاب التحريضي. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير، في إشارة إلى هشاشة الديناميات السياسية والأمنية الحالية، تسبب

”زيادة العنف والإرهاب وغياب الآفاق السياسية في تمكين المتطرفين، وهو ما يؤدي أيضاً إلى تلاشي الأمل لدى الفلسطينيين والإسرائيليين بأن حل النزاع أمر قابل للتحقيق.“

ولذلك، من الملح أن نحرز تقدماً نحو التصدي للقوى الدافعة للنزاع بغية إيجاد حل سياسي عادل ومستدام. وتؤكد البرازيل من جديد

وفي سياق المعلومات التي قدمها المنسق الخاص بشأن ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نعيد تأكيد موقفنا المبدئي بأن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وإحدى العقبات الرئيسية أمام حل الصراع. فالاعتقالات التعسفية الجماعية للفلسطينيين تحدثت على أساس يومي. وفي الضفة الغربية، يواصل الإسرائيليون شن غارات عنيفة بشكل غير متناسب، بينما تندلع أعمال عنف من منظمة في جميع أنحاء قطاع غزة. ووفقا للإحصاءات المتاحة، قتل، منذ بداية العام، ١٥٨ شخصا في الضفة الغربية و ٥٢ في غزة. وفي حادث مأساوي آخر، قتلت فتاة صغيرة تدعى جنى زكارنة في جنين الأسبوع الماضي. وفي الوقت نفسه، تستمر مصادرة الممتلكات الفلسطينية وهدمها، إلى جانب الانتهاكات المنهجية للوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وإلى جانب ذلك، تتجاوز الإجراءات الإسرائيلية التعسفية غير القانونية الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤثر على البلدان العربية المجاورة بانتهاكات عديدة لسيادتها، بما في ذلك شن هجمات على الأراضي السورية واللبنانية.

وعلى تلك الخلفية، انسحبت الولايات المتحدة، بذرائع ملفقة، من المشاركة في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، التي تتمثل أطرافها الأخرى في روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وقد عرقل ذلك القرار بشكل أساسي عمل تلك الآلية المتعددة الأطراف التي أيدها العديد من قرارات مجلس الأمن. إن الاتحاد الروسي ملتزم بحل الصراع في الشرق الأوسط وفقا لأحكام القانون الدولي، ويؤيد استئناف أنشطة المجموعة الرباعية في أقرب وقت ممكن. وقد أظهر التاريخ أكثر من مرة أنه لا يمكن الدفاع عن جهود الولايات المتحدة لاحتكار عملية السلام في الشرق الأوسط وهي محكوم عليها بالفشل، ولا تؤدي إلا إلى تفاقم العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويكفي القول أن محاولات واشنطن لحل الصراع بمفردها في عام ٢٠١٤ أخذت عملية السلام إلى نقطة ركود دنيا بصفة خاصة، حيث لا تزال حتى يومنا هذا. ومن جانبنا، نواصل الدعوة إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، على

المتحدة والشركاء الإقليميين، فضلا عن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف الضغوط وزيادة تيسير الأنشطة الاقتصادية. ولا تزال هشاشة التفاعلات السياسية والأمنية، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي خطاب عدائي يعمل على تقويض السعي إلى السلام، والالتزام بدلا من ذلك بإجراء حوار صريح وبناء لصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وتعيد غابون تأكيد التزامها بحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧ المعترف بها، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

وندعو المجتمع الدولي إلى التعبئة لتمويل هيئات مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي بغية تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية المتزايدة. وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في إعادة الرفات البشرية إلى أسرها في إسرائيل وفلسطين، ندعو الطرفين إلى إيلاء الأولوية لهذه المسألة وتهيئة مناخ من الثقة لصالح سلام دائم.

وفي الختام، نرحب بجهود المنسق الخاص فينسلاند للسلام في الشرق الأوسط، ولا سيما الحوار الجاري الذي يجريه مع مختلف القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لمعالجة الاتجاهات الخطيرة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور فينسلاند على تقريره عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونشير إلى التواتر المفزع للعنف المتصاعد الذي يتكرر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحالة ستظل متفجرة إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاقات مقبولة لهما كليهما بشأن جميع مسائل الوضع النهائي على أساس الإطار القانوني الدولي المعترف به عموما لعملية السلام في الشرق الأوسط، مع حل قائم على وجود دولتين - الذي ظللنا نؤيده دائما - بوصفه عنصرا مركزيا.

إرادة سياسية للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء. ولا يزال وفد بلدنا يحث على أن تكون التقارير التي تقدمها المساعي الحميدة للأمم العام مدعومة بالتشديد على الفقرة ١١ من القرار، التي تدعو إلى تقديم أهداف وجداول زمنية وحلول مجدية واضحة لحل المسائل المعقدة. ويتلك الطريقة سيكون المجلس في وضع أفضل لدراسة السبل والوسائل العملية لضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة.

ويجب على المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يتخذ إجراء عاجلا بشأن أهداف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهي تدل على الأهمية الحيوية لتحقيق استقرار الحالة وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان، التي تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين على طول حدود عام ١٩٦٧، بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

إن الإحصاءات المتعلقة بحوادث العنف والاعتقالات والوفيات التي انعكست في الأشهر التي بالكاد تصل إلى ثلاثة من الفترة المشمولة بالتقرير مثيرة للقلق وغير مقبولة. وعلى وجه الخصوص، يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة حماية الأطفال.

وتمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المدنيين كفالة المساءلة عنه والتصدي له، بما في ذلك أعمال الإرهاب التي ترتكبها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الجماعات المسلحة في إسرائيل. يجب أن يتوقف الإطلاق العشوائي للصواريخ، بما في ذلك من الأحياء السكنية في غزة، باتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية.

ويشعر وفدنا بالقلق إزاء التقرير الذي يفيد بوجود تجويف من صنع الإنسان تحت أراضي مدرسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة. يشكل ذلك خطرا على أمن وسلامة الأطفال والموظفين ويشكل انتهاكا خطيرا لحياذ الوكالة وخرقا للقانون الدولي. يجب حماية حياذ وحرمة مباني الأمم المتحدة.

ويشير التقرير أيضا إلى أن المستوطنات، فضلا عن عمليات الهدم، بما في ذلك هدم المدرسة مؤخرا في مسافر يطا، وعمليات

أساس الإطار القانوني الدولي المعترف به عالميا. ونعتقد أنه لا بديل عن المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن جميع معايير التسوية النهائية. وفي ذلك الصدد، نؤيد مجموعة القرارات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط التي اتخذتها الجمعية العامة الأسبوع الماضي (القرارات ٧٧/١٢٣ و ٧٧/١٢٤ و ٧٧/١٢٥ و ٧٧/١٢٦).

ونعتقد أن للمجتمع الدولي دوره البناء الذي يتعين عليه تأديته، سواء في تسوية المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية أو في تخفيف حدة الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحادة في الأراضي المحتلة، وخاصة غزة. إننا نعلق أهمية كبيرة على مواصلة العمل الفعال لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تقدم الدعم للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي البلدان العربية المجاورة على حد سواء.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص

فينسلاند على عرضه تقرير الأمين العام وعلى تواصله المستمر مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وقد أحاط وفد بلدنا علما بما ورد في التقرير من تلخيص للجهود التي بذلتها الأطراف والمجتمع الدولي للنهوض بجهود السلام. إننا نرحب بجميع الخطوات الإيجابية التي اتخذت على الصعيدين الشعبي والإقليمي بهدف تحسين الظروف الراهنة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. ورغم ذلك يمكننا أن نتفق جميعا على أن هناك الكثير الذي يلزم عمله لسد الفجوة بين المشاركة الحالية والحالة في الميدان، ولتقريب قرارات المجلس من التطلعات المتمثلة في دولتين لشعبيين. وإدراكا منا لعدم وجود عملية سلام إسرائيلية - فلسطينية حقيقية يدعمها الحوار المباشر، يجب علينا أن نحافظ على الإلحاح والمشاركة المستمرة والالتزام والتركيز على هذه المسألة. ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتفاوض على جميع مسائل الوضع النهائي بطريقة تأخذ في الحسبان الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء أكثر قوة.

ويشير التقرير، شأنه شأن ما سبقه في العقود الماضية، إلى عدم إحراز تقدم ذي مغزى في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويتطلب تنفيذه

قبل ست سنوات، اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي كرر فيه مطالبته بأن توقف إسرائيل فوراً وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تجاهلت إسرائيل طلب المجلس. وكما تبرز الإحاطة التي قدمها السيد فينسلاند اليوم، تواصل إسرائيل إنشاء المستوطنات وتوسيعها في انتهاك صارخ للقانون الدولي. هذا ببساطة أمر غير مقبول. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً في المجلس، فإن المستوطنات تقوض احتمالات الحل القائم على وجود دولتين وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ونكرر دعوتنا إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية والامتنال الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

هناك أيضاً ارتفاع حاد في عنف المستوطنين، حيث تقاعست القوات الإسرائيلية باستمرار عن منع المستوطنين من إيذاء الفلسطينيين. ويتحتم على إسرائيل أن تتصرف على وجه الاستعجال لمنع وقوع مثل هذه الحوادث. كما نؤكد على أهمية حماية المقدسات في القدس، واحترامنا الكامل لدور وصاية الأردن.

وكما أبرز في إحاطة السيد فينسلاند، فإن مستوى العنف الذي شهدناه هذا العام ضد المدنيين يثير قلقاً بالغاً. وتشعر أيرلندا بقلق خاص إزاء محنة الأطفال. قتل اثنان وأربعون طفلاً فلسطينياً وطفلاً إسرائيلياً واحداً في عام ٢٠٢٢. وهذا أكثر من ضعف عدد القتلى في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، نشاطر السيد فينسلاند قلقه الشديد إزاء استخدام إسرائيل الواسع النطاق للاحتجاز الإداري للقصر. وتدين أيرلندا بأشد العبارات قتل جنى زكارنة البالغة من العمر ١٦ عاماً، التي قتلت بالرصاص على سطح منزلها خلال عملية لقوات الدفاع الإسرائيلية في جنين. ونكرر دعوتنا إلى المساءلة فيما يتعلق بجميع الوفيات بين المدنيين. المساءلة هي حجر الزاوية لأفق سياسي وعملية سلام مجدية.

في أول كلمة لأيرلندا أمام المجلس بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ (انظر S/2021/91)، أشار الوزير سيمون كوفيني إلى أنه خلال أصعب لحظات عملية السلام الخاصة بنا في أيرلندا،

الإخلاء لا تزال تتزايد في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي. وتدعو كينيا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الزعماء المجتمعين والسياسيون والدينيون، إلى وقف الخطاب التحريضي لصالح تعزيز السلم والأمن. وينبغي أن يرفعوا أصواتهم ضد التحريض وأن يدعموا المكاسب اليومية للجهود الشعبية البناءة في التخفيف من حدة دورات النزاع.

في الختام، وبالنظر إلى أن هذه هي آخر مشاركة لكينيا في هذا الملف قبل نهاية فترة العضوية التي استمرت عامين، أود أن أشكر المنسق الخاص وفريقه على مشاركتهم المستمرة التي لا تعرف الكلل مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويمكن للمجلس أن يواصل التعويل على دعم كينيا. وأؤكد من جديد التزام كينيا بالحل القائم على وجود دولتين، على طول حدود عام ١٩٦٧، مع قيام دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته. ويمكنه أن يطمئن إلى دعمنا الكامل والمستمر لعمله.

إن جلسة اليوم هي آخر جلسة لأيرلندا بشأن الحالة في الشرق الأوسط خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن. وبينما كنا نود أن ننوه بالتقدم المحرز بشأن ذلك الملف، فإن الواقع هو أن احتمالات إعادة فتح الأفق السياسي وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين بعيدة اليوم كما كانت عندما انضمنا إلى المجلس قبل عامين. لم تكن عواقب هذا أكثر وضوحاً.

لقد شهدنا هذا الشهر معلماً مأساوياً - فقد أصبح عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات في عام ٢٠٠٥. واليوم، نريد أن نركز على ثلاث مسائل أساسية لإعادتنا إلى طريق السلام: أولاً، الحاجة إلى وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي؛ ثانياً، الحاجة إلى حماية المدنيين وكفالة المساءلة؛ وثالثاً، الحاجة إلى إحياء الأمل من خلال خفض التصعيد، واستعادة الأفق السياسي ودعم المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية.

السيد **خوجة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على المعلومات المستكملة التي قدمها.

المزاج في القاعة، بما في ذلك مزاجنا، لا يختلف كثيرا عن آخر مرة اجتمعنا فيها بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9203). ونعرب عن خيبة أملنا وأسفنا لأن الحالة على أرض الواقع لا تزال تتأثر بالمخاطر والتهديدات المتزايدة بمزيد من التصعيد، لا سيما في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وكما نعلم جميعا، فإن الخطوات والإجراءات الانفرادية في الشرق الأوسط تثير دائما المشاكل. غير أنها تصبح خطيرة في البيئة الحالية الهشة والمعقدة والعنيفة باستمرار. فهي توجب التوترات وكثيرا ما تؤدي إلى العنف - عنف مستشر لا نهاية له ذو عواقب مؤسفة شهدناها بلا حول ولا قوة مرات عديدة. ونتيجة لذلك، فإن الذين يعانون ويدفعون الثمن في نهاية المطاف هم المدنيون الأبرياء وعملية السلام.

هذا العام، تقام الأثر الضار على المدنيين. فقد ازداد عدد الضحايا بسرعة وعلى نحو يبعث على القلق، وأثر أساسا على الأطفال - الفتيات والفتيان. وفي ذلك الصدد، فإن القتل المأساوي لفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما في جنين يثير قلقا بالغا. وندعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وألا يدخرا جهدا في إيجاد سبل لتخفيف حدة الحالة على أرض الواقع، مع مراعاة أن انتشار العنف لن يفيد أحدا. فهو لن يضر إلا بالناس، المدنيين، وليس بالمسؤولين عنه. وندعو إلى إجراء تحقيق كامل في جميع الأعمال التي لها عواقب وخيمة على المدنيين من كلا الجانبين ومحاسبة المسؤولين عنها.

لقد أعربنا عن دعمنا التام للتنفيذ الكامل للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية الحق في التعليم في حالات النزاع ونكرر ذلك. والمؤسسات التعليمية، مثل مباني الأمم المتحدة، لا يمكن ويجب ألا تستخدم لأغراض عسكرية - ناهيك عن الأعمال الإرهابية. لا يمكن استخدام الأطفال كدروع بشرية ولا يجب ذلك. لقد قلنا مرات عديدة ونكرر إدانتنا الكاملة وغير المتحيزة لأي أعمال إرهابية ضد إسرائيل وشعبها. لا يمكن تبرير الإرهاب ولا ينبغي إلا أن يدينه الجميع. وتقف ألبانيا

لم نغفل أبدا عن الحاجة إلى ما أطلقنا عليه آنذاك "واجب الأمل". ويتطلب هذا الأمل من جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات نحو خفض التصعيد. يجب أن نكسر على وجه السرعة حلقة العنف الحالية.

وهذا يتطلب منا أن نضاعف جهودنا لتحقيق أفق سياسي، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه. كما يتطلب منا حماية وتمكين أولئك الذين يساهمون في بناء السلام وتقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالجزع إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي من المرجح أن يتعرض لمزيد من الخطر في الأشهر المقبلة. ونكرر نداءنا إلى إسرائيل بأن تلغي قرارها بشأن تصنيف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بوصفها كيانات إرهابية.

نحن نشعر بقلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بأن صلاح الحموري، المحامي الفلسطيني الفرنسي والمدافع عن حقوق الإنسان، قد تم ترحيله قسرا من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل السلطات الإسرائيلية. إن ترحيل السيد الحموري هو خرق للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن ندين هذا التصرف من جانب السلطات الإسرائيلية. يجب السماح للسيد الحموري بالعودة إلى وطنه.

ونقر بالدور الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، ونرحب بتمديد ولايتها لمدة ثلاث سنوات أخرى. ونشعر بقلق خاص إزاء الحالة في قطاع غزة، حيث لا تزال الغالبية العظمى من السكان تعتمد على المساعدات الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أؤكد للأعضاء أنه حتى مع انتهاء فترة عضويتنا في المجلس، سنظل أيرلندا منخرطة عن كثب في هذا النزاع وستواصل رصد الحالة عن كثب وبشكل مكثف. ولا تزال أيرلندا ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم يقوم على وجود دولتين، في الأمم المتحدة وخارجها. وما زلنا نعتقد أنه بالإرادة السياسية المستمرة، يمكن إحراز تقدم، وهذا الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على إحاطته الوافية وجهوده في دعم السلام في المنطقة.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، أعرب السيد فينسلاند لهذا المجلس عن قلقه من تطورات الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشيراً إلى أنها إذا تركت من دون رادع فستزداد الحالة في الضفة الغربية تدهوراً، فضلاً عن إمكانية تأثير هذه الوقائع على الحالة الأمنية في قطاع غزة. وبالفعل، ها نحن الآن نختتم عاماً يُعدّ وفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ حوالي عقدين من الزمن، سقط خلاله - وفقاً للمكتب - ضعف عدد الأطفال الذين قتلوا العام الماضي. هذا إلى جانب ما شهده قطاع غزة من دوامة عنف جديدة في آب/أغسطس الماضي، راح ضحيتها ١٧ طفلاً. أما المشهد السياسي فيغيب عنه أية تحركات جدية توجي بإمكانية عودة الطرفين إلى المفاوضات قريباً، وذلك بعد توقفها منذ عام ٢٠١٤.

وفي مواجهة هذه الوقائع، لا بد أن يكون رهاننا في هذا المجلس على تكثيف المساعي السياسية والدبلوماسية للحث على تهدئة الأوضاع ومساعدة الأطراف على العودة للمفاوضات. واجتماعنا اليوم يشكل فرصة لتوجيه رسالة موحدة حول أهمية تحقيق ذلك. إن ما يقف على المحك في هذا النزاع ليس مستقبل شعبين يستحقان العيش بسلام وحسب، بل أن تتجه المنطقة بأكملها نحو دوامة خطيرة من العنف. ولهذا فلن نكفّ في دولة الإمارات عن الدعوة إلى خفض التصعيد في المنطقة، ومد يدنا للسلام، وبحث السبل لخلق فرص واعدة للشباب بعيداً عن العنف. ومن هذا المنطلق، نرى ضرورة التركيز خلال الفترة المقبلة على الرسائل التالية:

أولاً، وفي سياق مناقشتنا اليوم حول القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نجدد مطالبتنا بأن تتوقف إسرائيل عن جميع أنشطتها الاستيطانية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتقتوّض مساعي السلام. ويشمل ذلك التراجع عن الخطط

إلى جانب إسرائيل، كما تقف إلى جانب أي بلد آخر في مثل هذه الحالة، دعماً للحق المشروع في الدفاع عن النفس من خلال تدابير متناسبة. ونأسف لإطلاق النار على أحد أفراد الأمم المتحدة وقتله في لبنان. إن حماية حفظة السلام أمر لا بد منه. فهم يمثلون المنظمة وهم موجودون لتنفيذ الولايات التي وافق عليها مجلس الأمن. ولذلك ينبغي إجراء تحقيق كامل في ذلك الحادث المأساوي دون إبطاء.

إن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ليسا اختياريين ويجب على الجميع التقيد بهما تقيداً كاملاً في أي نزاع. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء حقيقة أن الأعداد المتزايدة من عمليات الهدم والإخلاء، فضلاً عن الدفع قديماً ببناء المستوطنات، أمر لا يتماشى مع القانون الدولي ويتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولا يسهم في تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذا ينطبق أيضاً على الخطاب التحريضي والتحريض على العنف، أي كان مصدره. ولا بد من إدانة ذلك كله.

ومع اقترابنا من نهاية العام، سيتدفق الناس من جميع أنحاء العالم إلى بيت لحم والقدس للاحتفالات الموسمية. وهذا تذكير آخر بأهمية حماية الأماكن المقدسة والحفاظ على وضعها الراهن. يشكل الحفاظ على التعايش الديني السلمي خطوة أخرى نحو تحقيق السلام الشامل في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييد ألبانيا لأهمية استعادة أفق سياسي يرمي إلى حل الدولتين العادل والتفاوضي داخل حدود عام ١٩٦٧. إن السلام الشامل يعني السلامة والأمن لإسرائيل والديمقراطية والاستقلال لفلسطين القادرة على البقاء. ويعني ألا مزيد من العنف. ويعني المزيد من التنمية وحياة أفضل للجميع. إنه يعني الأمل والتطلعات للشباب والفتيان والفتيات. ويعني شرقاً أوسطاً مختلفاً، ما يقدم إسهاماً كبيراً في السلام والازدهار في المنطقة وفي العالم. لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالروية والقيادة والشجاعة عن طريق المفاوضات على خطة وتنفيذها لدولتين وشعبين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، والقدس عاصمة مشتركة لهما في المستقبل.

وختاماً، نأمل أن يحمل العام الجديد في طياته أملاً بإمكانية تحسين الأوضاع على الأرض وعودة سريعة إلى المفاوضات تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلامٍ وأمنٍ واعترافٍ متبادل.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته الشاملة بشأن الحالة السائدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مع التركيز على الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الفترة قيد الاستعراض شهدت مزيداً من التدهور في الحالتين الإنسانية والأمنية على أرض الواقع وزيادة في عدد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. نلاحظ مع الشعور بالألم أن عام ٢٠٢٢ كان الأكثر دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة تسجيل الوفيات في عام ٢٠٠٥، علاوة على أنه العام السادس على التوالي الذي شهد زيادة في عدد هجمات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الغارات المتكررة والاعتقالات التعسفية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونعرب عن تعازينا لأسرة الفتاة الفلسطينية البالغة من العمر ١٦ عاماً التي قتلت بالرصاص على سطح منزلها خلال غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في مدينة جنين بالضفة الغربية. وندعو إلى إجراء تحقيق كامل في الحادث ونكرر دعوتنا السابقة إلى إسرائيل لحماية المدنيين ومراعاة مبدأَي التمييز والتناسب وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام القوة.

وندين بأشد العبارات الهجمات العشوائية على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وجميع الموظفين المدنيين في المنطقة الذين يواصلون العمل في ظل ظروف قاسية لصون السلام. ونعرب مرة أخرى عن تعازينا لحكومة وأسرّة أحد أفراد حفظة السلام الأيرلنديين الذي قتل في هجوم وقع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر على قافلة تابعة

المعلنة لبناء وحدات استيطانية جديدة في مناطق مختلفة، خاصة في المناطق المصنفة "جيم". وفي سياق ما ورد من تقارير مؤخراً حول خطط لجعل البؤر الاستيطانية شرعية، نؤكد مجدداً على رفض بلدي لأي خطوات تهدف إلى ضم أراضٍ فلسطينية أو جعل ذلك شرعياً. إذ تثير مثل هذه الممارسات العديد من المخاوف حول مستقبل حل الدولتين، والذي نحذر من خطورة وصوله إلى مرحلة تتعذر فيها قابليته للتطبيق.

ثانياً، ضرورة الابتعاد عن الخطاب التحريضي، والتركيز بدلاً من ذلك على اتخاذ خطوات تحدّ من العنف، ويشمل هذا وضع حدٍ للعنف المرتبط بالمستوطنين، وعمليات الهدم والإخلاء التي شملت هذا العام أكثر من ٧٠٠ مبنى فلسطيني وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. إذ توجج هذه الإجراءات غير الشرعية مشاعر الغضب واليأس، وتُفاقم الأوضاع الإنسانية الحادة، وتؤدي إلى اندلاع المزيد من المواجهات. ونؤكد هنا على ضرورة أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثالثاً، الدعوة لبحث الخيارات المتاحة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وهذه الخطوة تتطلب دعماً متعدد الأطراف، خاصة من قبل هذا المجلس والدول والجهات التي قادت دوماً جهود الوساطة لحل هذا النزاع. وهذا لا يعني أن نبدأ من الصفر، فالآليات والمرجعيات الدولية المتفق عليها لا تزال قائمة، ولكن ما نحتاج إليه هو تكثيف الانخراط الدولي مع الجانبين لبناء الثقة بينهما والحثّ على ترجيح الحكمة وإبداء إرادة سياسية جادة للعودة إلى المفاوضات، إلى جانب المطالبة بإعادة التأكيد على الالتزام بجل الدولتين.

رابعاً، نذكر بأن أي إجراءات أحادية الجانب تمس بالوضع القانوني في القدس الشريف والأماكن المقدسة تعد انتهاكاً للقانون الدولي وتهدد بتفاقم التوترات. ويقلقنا في هذا السياق ما تتعرض له عشرات العائلات في القدس الشرقية من تهديداتٍ بالتهجير القسري، إلى جانب مواصلة توسيع المستوطنات فيها. ولا يفوتنا هنا إعادة التأكيد على ضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في القدس.

الطرفين على حل جميع الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات بصورة شاملة ومقبولة للطرفين.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

قبل ست سنوات اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. تؤكد المملكة المتحدة مجددا التزامها بالمبادئ الأساسية لذلك النص: أولا إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار، ومن الضروري اتخاذ إجراء عاجل للحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ثانيا، يجب منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتدمير. ثالثا، يجب على إسرائيل أن توقف فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك في القدس الشرقية.

ويجب أن ينهي الحوار الهادف دورة العنف التي لا يزال لها أثر مدمر على السكان المدنيين في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن وفاة الفتاة جنى زكارنة البالغة من العمر ١٦ عاما في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في جنين خلال عملية بحث واعتقال إسرائيلية لتذكرة مأساوية أخرى بالتكلفة البشرية لهذا النزاع المستمر. ونحث إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدامها للذخيرة الحية. كما يجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية العمل معا لوقف التصعيد ومواصلة التعاون الأمني الحاسم، فضلا عن وضع حد للعنف المروع الذي شهدناه في عام ٢٠٢٢.

لقد شهد الشهر الماضي أيضا هدم مدرسة مولها المانحون في تلال جنوب الخليل. كما تتعرض مدرسة ثانية، تمولها المملكة المتحدة جزئيا، للتهديد بالهدم. تدين المملكة المتحدة جميع عمليات الهدم التي تتفدها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المنطقة (جيم). إن اتفاقات أوسلو واضحة في هذا الصدد: يجب نقل المنطقة (جيم) تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية. وأدعو إسرائيل إلى تجنب الأعمال الانفرادية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بتوفير مسار واضح وشفاف للبناء في المنطقة (جيم).

لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من بلدة العاقبية في جنوب لبنان. ونتمنى الشفاء العاجل للأفراد الثلاثة الآخرين الذين أصيبوا.

ندين أيضا جميع أعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين، فضلا عن أعمال الاستفزاز والتحرير. وندعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، ضد المدنيين العزل والأطفال والمسنين، ونحث كلا الطرفين على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحرير والخطاب التحريضي.

وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف خططها الرامية إلى توسيع أو إنشاء مستوطنات جديدة، خاصة في القدس الشرقية وحولها، والامتناع عن إضفاء الشرعية على المستوطنات غير المأذون بها، بما في ذلك التدابير المستقبلية المحتملة التي من شأنها أن تدعم المستوطنين والأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية مثل تغيير القانون الذي يحظر على المستوطنين حاليا العيش في بؤرة حومش الاستيطانية. نقول هذا لعلنا بالأثر السلبي للأنشطة الاستيطانية على عملية السلام في الشرق الأوسط.

إذ نتطلع إلى تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، نشدد على ضرورة إعطاء الأولوية لإتاحة أفق سياسي للحل السلمي للنزاع. ونحث على تجنب اتخاذ خطوات انفرادية من شأنها أن تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وندعو كلا الجانبين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية ربما تؤدي إلى تصعيد التوترات والإضرار بالسلام والثقة المتبادلة اللازمين على وجه الاستعجال لتحقيق استقرار الوضع وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان، فضلا عن تهيئة الظروف المواتية لإجراء المفاوضات لاحقا والمضي قدما بحل الدولتين.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة التعاون واتخاذ الإجراءات الموحدة من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونكرر تأكيد اعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والتوصل إلى حل ودي للنزاع الذي طال أمده إلا من خلال المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون أي شروط مسبقة. عليه، نحث كلا

نلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق - كما ذكر ممثل كينيا أيضا - ما ورد في التقرير الأخير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن أعمال حفر تحت سطح مدرسة تابعة للأونروا في غزة.

ويجب تجنب التدابير الانفرادية الأخرى التي تؤدي إلى تغيير الوضع الراهن في الميدان دون مبرر وتقوض صلاحية حل الدولتين. إن من الأهمية بمكان أن يبعث المجتمع الدولي والمجلس برسالة حازمة في رفض أي خطوات من شأنها أن تعرقل تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ووفق اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، فضلا عن حل جميع مسائل الوضع النهائي بشكل دائم عن طريق المفاوضات المباشرة بينهما.

ولا يزال الافتقار إلى عملية سياسية للتوصل إلى حل عملي استنادا إلى وجود دولتين أكبر عائق أمام التسوية السلمية لقضية فلسطين. ولا يمكن التغاضي عن عواقب الوضع الراهن، ولا تزال الهجمات الإرهابية والعنف والتحرير تبعث على الخوف والشك المتبادلين بين الطرفين. ومن شأن ذلك أن يؤدي ذلك إلى إدامة النزاع وبالتالي إلى زيادة عدد الضحايا في كلا الجانبين.

لذلك أود أن أختتم بياني بالقول إنه لا بديل عن حل الدولتين لكفالة تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين. كما يظل التفاوض المباشر الطريق الوحيد المؤدي إلى تحقيق تلك الغاية. وليست هناك أي مسارات قصيرة في ذلك الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أَدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

وأحث المانحين على تقديم الدعم العاجل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لسد الفجوة التمويلية الحرجة التي تواجهها الوكالة هذا الشهر. إن الأونروا تؤدي دورا رئيسيا في الاستقرار الإقليمي.

تظل المملكة المتحدة مؤيدا ثابتا لحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة مشتركة لهما، بوصفه السبيل الوحيد لكفالة تحقيق السلام الدائم بين الطرفين. وأشجع جميع الأطراف والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات تساعد على إعادة الأطراف إلى حوار مثمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

أولا، أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأشكر البعثة الدائمة لإسرائيل وبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة على تعاونهما خلال فترة ولاية الهند في مجلس الأمن التي استمرت لعامين. وبالمثل، أعرب عن تقديري لفريق الشرق الأوسط التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على دعمه لفريقنا.

لقد اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الثابت بمنع تقويض حل الدولتين. ودعا الطرفين إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، ويشدد على وجوب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن التشديد على ضرورة بذل جهود جماعية للشروع في مفاوضات ذات مصداقية.

لقد قلنا هذا من قبل، ونقوله الآن مرة أخرى - ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات في الضفة الغربية والقدس وغزة. لقد أودت الهجمات العنيفة وقتل المدنيين بحياة العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما تستمر أعمال التدمير والهدم. وما برحت الهند تدعو إلى مناهضة جميع أعمال العنف، ونكرر دعوتنا إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان الوقف الكامل للعنف.